

## كتب عربية مختارة (موجز)

### إعداد: قسم التوثيق والمعلومات مركز دراسات الوحدة العربية

المنشود بإقامة الحكم الديمقراطي إذا ما هدد أمن الوطن والمواطن، أو إذا ما أفرز طبقة سياسية جديدة غير متماسكة، ليس لديها أي مشروع وطني جامع ولا رؤية متجانسة لتحقيق الأهداف الوطنية، أو إذا ما شكل واجهة لقوى أجنبية يمثل مصالحها ويتوسل دعمها.

بناء عليه، يركّز هذا الكتاب على خاصيتين تميزان تحركات الشارع الفاعلة، الأولى، أن تعبّر هذه التحركات عن مختلف مكونات الشعب، بمعنى أن تكون بمثابة حركة وطنية ذات أهداف جامعة، لا تقصي أي مكون على أساس العرق أو الدين أو المذهب، ولا تمثل واجهة للتدخل الأجنبي أو الاستقواء به، والثانية، أن تكون شاملة لمختلف سبل التعبير السلمي المتاحة سواء رضى السلطة عنها أم لم ترض، بحيث لا تنحصر التحركات بالتظاهرات والاعتصامات، بل تمتد إلى الصحافة ووسائل الإعلام وإلى المؤتمرات والندوات وسائر أنشطة منظمات المجتمع المدني.

(١)

امحمد مالكي [وآخرون].  
الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.  
٢٩٥ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يبحث هذا الكتاب في ظاهرة تحركات الشارع العربي وأسبابها والأهداف التي ترمي إليها والعوامل المؤثرة فيها ومدى تماسكها وسبل ترشيدها بوصفها وسيلة للإصلاح وإقامة أو تعزيز الحكم الديمقراطي.

لقد تحرك الشارع العربي في أغلب البلدان العربية في الماضي من أجل الاستقلال ومقاومة الاحتلال والاستيطان وضد ظلم الحكام وفسادهم، لكنه قلّما تحرك من أجل الديمقراطية كما يتحرك اليوم. لكن هذا التحرك ليس كافياً للانتقال إلى الديمقراطية، وقد لا يصل إلى الهدف

الجماعي والممارسة الديمقراطية وتفعيل تقييم برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، يعرض **الأول** لمفهوم الإدارة الرشيدة، **والثاني** للإجراءات المنهجية للدراسة، فيما تتناول **الفصول الثالث والرابع والخامس** الإدارة الرشيدة في كل من مصر واليمن والمغرب، **ليعرض الفصل السادس** النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة في البلدان الثلاثة. أما **الفصل السابع**، فيعرض لآليات تطوير إدارة الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية العربية، **ويقدم الفصل الثامن** والأخير رؤية مستقبلية للإدارة الرشيدة للحكم في منظمات المجتمع المدني العربي.

### (٣)

**الإسلام والغرب وإمكانية الحوار.**  
تحرير وتقديم كاي حافظ؛ ترجمة صلاح محجوب إدريس. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٧. ١٠١ ص.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث التحليلية للعلاقات بين الغرب والإسلام، وي طرح آفاقاً للحوار بين الجانبين، وقدرتهما على تجاوز نظرية «صدام الحضارات» لـ صاموئيل هانتنغتون.

وإن يسعى الكتاب إلى دحض فرضية هانتنغتون التي تقول بحتمية الصراع بين الإسلام والغرب، يعرض لأسس العلاقات بين الطرفين وأبعادها وموضوعاتها، ويقدم دراسات ميدانية أجريت في عدد من الأقاليم الإسلامية، مسلطاً الضوء على ما قدمه هانتنغتون من صور مشوهة عن الإسلام

غير أنه من الصعب فهم تحركات الشارع خارج البيئة القانونية والسياسية التي تدور في إطارها، لذا يعرض هذا الكتاب لمجموعة من العناصر المؤدية إلى فهم أفضل لظاهرة تحركات الشارع، من بينها: مسألة الدستور الديمقراطي والدستور غير الديمقراطي، مفهوم الشارع والمفاهيم المرتبطة به كالمجتمع المدني والنضال والتغيير والديمقراطية التوافقية. ويقدم الكتاب رؤية لعقد ميثاق سياسي جديد لتعزيز الديمقراطية، ويتناول الآفاق المستقبلية لتحركات الشارع والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية.

### (٢)

**الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية: دراسة مقارنة: مصر - المغرب - اليمن.** تحرير أماني قنديل وعلي ليلة. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٧. ٢٨٩ ص.

يهدف هذا الكتاب إلى طرح ومناقشة مفهوم الإدارة الرشيدة للحكم في منظمات المجتمع المدني بوصفه مفهوماً لا يقتصر على الحكومات العربية وإنما يمتد إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو مطروح على المستوى العالمي أيضاً. وتكمن أهمية دراسة مفهوم الإدارة الرشيدة للحكم في كونه مطلباً رئيسياً من شأنه أن يسهم في تفعيل دور المجتمع المدني للبلدان العربية للتأثير في عملية التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وهو يتضمن عناصر تسعى إليها المجتمعات، من بينها: الشفافية واحترام قواعد القانون وتطبيقه وإعلاء قيمة العمل

إسرائيل، ما لبثوا أن أحبطوا بخطط العزل والتفتيت للمناطق الفلسطينية وأوهام السلام الإسرائيلي.

يرصد هذا الكتاب اتفاق أوسلو وما نجم عنه من تداعيات على مصير الثورة الفلسطينية وكيف سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى إفراغ أوسلو من مضمونه بهدف فرض الاستسلام الكامل على منظمة التحرير الفلسطينية. وإن يتتبع سياسة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات منذ اتفاق أوسلو وتطبيقاته، يخلص إلى أن عرفات دفع في النهاية ثمن تمسكه بالحقوق الفلسطينية، وإلى أن إسرائيل، وإن نجحت في تدمير أوسلو، قد فشلت في فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني.

## (٥)

روجر هاورد. نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة. ترجمة مروان سعد الدين. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٧. ٢٤٦ ص.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن ما تملكه إيران من احتياطات نفطية سيكون له الأثر الأكبر في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. وإن يشير إلى إمكانيات إيران العسكرية (الصاروخية) التي يمكن أن تطل جنوب أوروبا وإسرائيل وإمدادات النفط في الخليج، يرى المؤلف أن هذا التحدي، يمكن استيعابه كما كان الوضع قائماً أثناء الحرب الباردة، فالتحدي الأبرز يكمن في استخدام ما تملكه إيران من احتياطات نفطية في ضوء الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، وما يمكن أن تعتمد من سياسات وعروض

شكلت إثارة إعلامية ومادة لحث الغرب على الخوف من المسلمين. ويوضح الكتاب أن المغالطات التي استند إليها هانتغتون إنما هي ناجمة عن عدم معرفة حقيقية بالإسلام ومبادئه، لكنها ساهمت في تأجيج ظاهرة الإسلاموفوبيا لدى المجتمعات الغربية بما ذلك الأوساط الفكرية والسياسية. من هنا يعرض الكتاب للقواسم المشتركة بين الحضارات، ويدعو إلى الاستشهاد بالبحوث المشتركة التي تظهر عناصر الالتقاء والتعاون بين الحضارات، وهي عموماً عناصر كامنة في الحضارة الإنسانية.

## (٤)

بلال الحسن. قراءات في المشهد الفلسطيني.. عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧. ٣١٧ ص.

هل من جديد في المشهد الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وحتى انعقاد مؤتمر أنابوليس أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧؟

الاحتلال الإسرائيلي ما زال جاثماً على الأراضي الفلسطينية، ممعناً في تقطيع أوصالها بجدار الفصل وبناء المستوطنات. والشعب الفلسطيني ما زال يتعرض للقتل والتنكيل. ولقد أثبتت وقائع الأحداث أن الذين نظّروا لاتفاق أوسلو بوصفه «مصالحة تاريخية» أو «محطة فاصلة على طريق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة»، وسارعوا إلى توجيه الدعوات للتطبيع مع

نפטية مغرية لقوى أسيوية مؤثرة مثل الصين والهند وباكستان.

لذا، يرى المؤلف أن محاولة الولايات المتحدة دفع العالم إلى الاختيار: إما الوقوف إلى جانبها أو إلى جانب إيران، مسألة خاسرة، لا بل قد تؤدي إلى تحالفات جديدة في المنطقة لصالح إيران توازي نفوذ الولايات المتحدة. ويخلص إلى أن السياسة العدائية لبلد نفطي مثل إيران فيه الكثير من المجازفة.

## (٦)

فواز طرابلسي. تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨. ٤٧١ ص.

في هذا الكتاب عرض شامل لأبرز الحقب التاريخية التي تبلور خلالها الكيان السياسي اللبناني، بدءاً من إمارة جبل لبنان مروراً بحقب القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب وصولاً إلى الاستقلال وتجارب الحكم في ظل النظام السياسي اللبناني والأزمات التي شهدتها لبنان حتى اتفاق الطائف. ولا يغفل الكتاب ما شهدته لبنان من تطورات اجتماعية واقتصادية وثقافية خلال مختلف الحقب التاريخية المتعاقبة.

يعرض المؤلف لحقبة إمارة جبل لبنان (١٥٢٨ - ١٨٤٢) التي أديرت في ظل الحكم العثماني وفق نظام الإقطاع، ويتناول البنية التراتبية التي سادت في جبل لبنان وما ولدته من نزاعات بين حاملي الألقاب (المقاطعية) والعامّة وبين الحكام المحليين والسلطة المركزية في اسطنبول. ويتوقف

عند حقبة الأمير فخر الدين الثاني والأمير بشير شهاب الثاني وحقبة الحكم المصري في جبل لبنان عقب حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام. وإن يتناول فترة نهاية الإمارة، يعرض لقيام نظام القائمقاميتين عقب الحرب الأهلية عام ١٨٤١ وانحيار النظام المقاطعي وتقسيم جبل لبنان إلى منطقتين إداريتين بين الدروز والمسيحيين وفقاً لنظام التمثيل السياسي الطوائفي. وقد استمر هذا النظام الذي يصفه المؤلف بـ «نظام الفتنة» حتى عام ١٨٦٠ الذي شهد انفجار حرب أهلية ثانية انهيار عقبتها نظام القائمقاميتين ليحل محله نظام المتصرفية الذي استمر حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ التي دخلتها السلطنة العثمانية إلى جانب ألمانيا وألغت النظام الخاص الذي منحته لجبل لبنان. والجدير بالذكر أن التدخلات الأوروبية في صياغة نظامي القائمقاميتين والمتصرفية كانت بارزة. وقد قام نظام المتصرفية على صيغة التمثيل الطائفي والمذهبي. وكانت المتصرفية بإدارة حاكم عثماني مسيحي في إطار مساومة بين مشروع الإدارة المسيحية المستقلة وخضوع جبل لبنان بالكامل للسلطنة العثمانية.

ينتقل المؤلف إلى حقبة تجزئة المشرق العربي في ضوء تقسيمات اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦ والانتداب الفرنسي وجدليات الاتصال والانفصال بين لبنان وسوريا وإعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وصولاً إلى الاستقلال ١٩٤٣ وقيام ما يصفه المؤلف بـ «جمهورية التجار».

يتوقف المؤلف عند عهد كميل شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨) «بسماته السلطوية

المجتمعات أن وسيلة التحكيم شكلت واحدة من الأسس التي لا يستقيم التنظيم الدولي ولا يتعزز السلم والأمن الدوليان من دون وجودها. لكن اللافت في الأمر هو قلة الاهتمام بتنفيذ قرارات التحكيم الدولي، الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن التنظيم الدولي الذي يشكل البيئة الدولية التي تتخذ في إطارها قرارات التحكيم، ودور المنظمات الدولية المسؤولة عن تنفيذ القرارات.

يسعى هذا الكتاب إلى البحث في دور المنظمات الدولية في التحكيم الدولي ودراسة العلاقة التي تربط بين المنظمات الدولية وفكرة التنظيم الدولي، ويتناول المبادئ التي تحكم قرارات التحكيم الدولي والأسس التي يقوم عليها التزام المنظمات الدولية بتنفيذ قرارات التحكيم والعوامل المؤثرة في ذلك.

يقع الكتاب في ثلاثة أقسام، يمهد لها المؤلف بفصل تمهيدي حول مفهوم وتطور التحكيم الدولي وعلاقته بفكرة التنظيم الدولي والأسس التاريخية والفلسفية والقانونية لتطور هذه العلاقة.

**يبحث القسم الأول** في خصائص قرارات التحكيم الدولي ودور مجلس الأمن الدولي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي. ويعرض **القسم الثاني** لدور الوكالات الدولية المتخصصة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، بما في ذلك دور منظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. أما **القسم الثالث**، فيتناول دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ قرارات التحكيم، ومنها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية.

والانحياز إلى الغرب» الذي انتهى بحرب أهلية، ثم يتناول تجربة الشهابية في بناء الدولة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ التي استمرت حتى عام ١٩٨٩ حين تم توقيع اتفاق الطائف الذي يرى المؤلف أنه، على الرغم من التباساته وتناقضاته، فتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان.

في الواقع، يثبت التاريخ السياسي لنظام الحكم في لبنان أن التمثيل الطائفي والمذهبي لم يغب عن أي صيغة للحكم، ولم يأت الطائف بجديد في هذا المجال. كما لم يغب التدخل الخارجي في لبنان، ذلك أن نسب تمثيل الطوائف داخل التركيبة السياسية طالما ارتبطت بمشاريع طائفية هدفت إلى تأمين مصالح خارجية لقاء دعم لأمرأ طوائف انخرطوا في هذه المشاريع وتسببوا في الأزمات والحروب.

## (٧)

كمال عبد العزيز ناجي. دور **المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٤٨٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٨)

شكل التحكيم وما زال حاجة ملازمة للتجمعات البشرية بوصفه من أقدم الوسائل السلمية التي لجأ إليها البشر لتسوية خلافاتهم، سواء أكانت هذه الخلافات على مستوى الأفراد أم على مستوى الأشخاص المعنويين، كالشركات والمؤسسات أم على مستوى الدول والمنظمات الدولية. وقد أظهر تطور

امتلاكها، ويخشى أن تمتلك منظمات أو مجموعات إرهابية هذه الأسلحة. مع ذلك تعثرت الجهود المبذولة لمراجعة معاهدة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

في هذا الكتاب تسعى اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي يرأسها د. هانس بليكس، إلى البحث في الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل لتقدم ستين توصية بشأن ما يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله لمواجهة هذه الأخطار، من بينها ما يأتي:

– العمل على الوصول إلى اتفاق دولي للحد من ترسانة أسلحة الدمار الحالية ومنع انتشارها وحظرها نهائياً عن طريق نظام دولي قائم على التعاون الدولي وعلى القانون، يتولى فيه مجلس الأمن السلطة الشاملة النهائية، بعيداً عن تفرد أي دولة بالتصرف نيابة عن مجلس الأمن.

– سحب جميع الأسلحة النووية من الدول الأجنبية والتعهد بعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

– كفالة أمن الدول التي تتخلى عن سعيها لحيازة الأسلحة النووية والاعتراف بحقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بحيث تشعر هذه الدول بأنها ليست بحاجة إلى هذه الأسلحة.

– حظر انتشار المواد الانشطارية للأسلحة النووية والقضاء تدريجياً على إنتاج اليورانيوم العالي الإثراء. ولا بد لمجلس الأمن من أن يحظى بدعم أعضائه كافة لضمان تنفيذ كل قراراته في إطار إصلاحات للأمم المتحدة.

يرى المؤلف أن لجوء طرفين إلى التحكيم لحل نزاعهما لا يعني بالضرورة التزامهما بقرارات التحكيم، إذ قد يرفض أحدهما نتائج التحكيم عند صدورها. لذا يتطلب الأمر وجود ضمانات لتنفيذ قرارات التحكيم. ويوضح أن التنظيم الدولي المعاصر يسمح بالتعامل بازدواجية المعايير وبعادلة انتقائية تطبق على الضعيف أو المهزوم، الأمر الذي يتنافى مع العدالة وتحقيق السلام. ويشير إلى أن هذه الانتقائية في تنفيذ قرارات التحكيم جعلت من الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما دولاً فوق القانون. من هنا يدعو المؤلف إلى إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة وبناء عالم متعدد القطب، أملاً في إعادة التوازن في النظام الدولي وإعلاء شأن القانون على القوة.

## (٨)

اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC). **أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٢٥٦ ص.

شكل موضوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية تحدياً دولياً بارزاً على الدوام لما تمثله هذه الأسلحة من أخطار مرعبة وفتاكة بالحضارة البشرية. وعلى الرغم من انتهاء توازن الرعب الذي كان سائداً خلال الحرب الباردة، فإن ترسانة هذه الأسلحة ما زالت مكدسة، ولا يزال نحو ١٢ ألف سلاح نووي من أصل ٢٧ ألفاً منشوراً، وما دامت هناك دولة تمتلك هذه الأسلحة، فإن دولاً أخرى تطمح إلى

المختلفة. من هنا يدعو إلياده مؤرخي الأديان، وبخاصة الغربيين، إلى تسليط الضوء على المعتقدات والنزعات الثقافية في الظواهر الدينية الأخرى، وصولاً إلى مذهب إنساني جديد، وإلى تاريخ للأديان يأخذ بالاعتبار ثقافة الإنسان الشاملة أو ثقافة الإنسان الكوني.

(١٠)

هادي قبيسي. **السياسية الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٨. ١٥٧ ص.

يعرض هذا الكتاب لهيكلية السياسة الخارجية الأمريكية بما تتضمنه من مؤسسات وجماعات مصالح وما تسعى إليه من أهداف منذ انتهاء الحرب الباردة.

يحدد المؤلف أربعة مواقع رسمية في الإدارة الأمريكية تتوزع عليها أعباء السياسة الخارجية، هي: الرئيس (عقدة القرار)، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي (مركز التخطيط الاستراتيجي المشرف على المؤسسات الأمنية والاستخبارية) ووزارة الدفاع (البنتاغون) التي تملك القرار في ما يتعلق بالانتشار العسكري. وإلى جانب هذه المؤسسات هناك مراكز الأبحاث والدراسات التي تمثل قوى الضغط ومجموعات المصالح واتجاهات التفكير. وإذ يبحث المؤلف في المدارس العامة المتحكمة بأولويات إنتاج السياسة الخارجية، يرى أن المرحلة التي تلت الحرب الباردة أنتجت مدرستين أساسيتين تشكلان المشهد الرئيسي في السياسة الخارجية

(٩)

ميرتشيا إلياده. **البحث عن التاريخ والمعنى في الدين**. ترجمة وتقديم سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٤١٠ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يضم هذا الكتاب كما يأتي في تقديمه عدداً من المقالات تشدد على الوظيفة الثقافية التي يمكن لتاريخ الأديان أن يقوم بها في مجتمع منزوع القداسة.

وفيد الكتاب في تقديمه أن إلياده درس بدايات التاريخ المقارن للأديان التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر التي شهدت نزوة الدعاية المادية والوضعية؛ فالوضعية المادية التي استند إليها أوغست كونت التقت مع النزعة التطورية التي ظهرت في نظريات تشارلز داروين حول أصل الأنواع، وأطروحات هربرت سبنسر حول الخط الأحادي للتطور والتقدم. ووفق هذه النظريات لم تكن الظواهر الدينية سوى مخلفات ماضٍ مظلم وبنية بدائية تقضي ضرورات التطور باختفائها تدريجياً مع تقدم العلوم.

يرى إلياده أن هذه النظريات سيطر عليها هاجس البحث عن الأصول. وعلى عكس ما هو سائد من نظريات تستند إلى الوضعية المادية، ينظر إلى الدين باعتباره يقوم على افتراض وجود تجربة دينية أو اختبار ديني يعيشه الكائن الديني الذي هو الإنسان. وسواء أكانت التجربة تجربة أم غير ذلك، فإنها تشكل القوام الذي به تكون كل ظاهرة دينية. المهم في الأمر هو الكشف عن المعتقدات سواء كانت غابرة أو تقليدية أو غير مألوفة لدى المجتمعات

الأمريكية، هما مدرسة المحافظين الجدد ومدرسة الواقعية.

تقوم مدرسة المحافظين الجدد على معتقدات شبه أيديولوجية تملي عليها استراتيجيات عامة في السياسة الخارجية، وتسعى إلى إعادة بناء الهوية بعد الحرب الباردة من خلال اتجاه لإعادة إنتاج عدو جديد للشعب الأمريكي (العالم الإسلامي)، وإعادة النظر بقوانين الهجرة وإحياء العودة

الدينية الإنجيلية. وتسعى هذه المدرسة إلى تحقيق المشروع الأمريكي بإدارة نظام عالمي أحادي القطب. أما المدرسة الواقعية، فتحاول مقارنة الواقع ورسم سياسات تهدف إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة، استناداً إلى التجربة الميدانية والتوازن. ويرى المؤلف أن هنري كيسنجر وزبغنيو بريجنسكي من أبرز الشخصيات التي مرت على رأس هذه المدرسة □

## صدر حديثاً

## فرنسا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ٢٠٠٠

د. علي محافظة

يندرج الهدف الرئيسي لهذا الكتاب في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية.

وقد سلّط المؤلف، في دراسته هذه، الضوء على مواقف وسياسات فرنسا (١٩٤٥-٢٠٠٠) المناهضة للوحدة العربية، والتضامن العربي. فرصد، بوضوح، مساعي السياسة الفرنسية الرامية إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي بمختلف الأساليب؛ حيث كانت ترى في كل مشروع للاتحاد العربي، بدءاً من جامعة الدول العربية، خطراً على مصالحها ونفوذها.

وفي مدخل شمولي، وفصول أربعة متخصصة، عالج المؤلف الأكاديمي الدكتور علي محافظة: أثر الحرب العالمية الثانية في موقف فرنسا من الوحدة العربية، والدور الفرنسي في مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية، وأثر ذلك في موقفها من الوحدة العربية، إن في المشرق العربي (١٩٥٠-١٩٦٢) وإن في المغرب العربي (١٩٤٥-١٩٦٢)، وموقفها من مشاريع الوحدة العربية عموماً، في المرحلة الممتدة من ١٩٦٢ إلى العام ٢٠٠٠.



٤٧١ صفحة

الثمن: ١٦ دولاراً

أو ما يعادلها